

Distr.: General
1 June 2010



Original: Arabic

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الرابعة عشرة
البند ٦ من جدول الأعمال
الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

قطر

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات والالتزامات الطوعية والردود المقدمة
من الدولة موضوع الاستعراض

* لم تحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية في الأمم المتحدة.

موقف دولة قطر حيال التوصيات الـ ٢٤ التي طلبت دراستها والرد عليها قبل اعتماد تقرير نتائج الاستعراض بواسطة مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة عشر، وذلك وفقاً للفقرة ٨٥ من تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل الخاص بالدولة.

التوصية رقم ١

- تمت الإشارة في التقرير الوطني إلى أنه قد تم تشكيل لجنة لدراسة الانضمام للعهدين الدوليين (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) وأنه قيد الإجراءات التشريعية في البلاد. كما وأن الدولة لا تنظر حالياً في الانضمام للاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال والمهاجرين وأفراد أسرهم.

موقف الدولة: عدم قبول التوصية رقم ١ .

التوصيتين رقم ٢ و ٣

- تمت الإشارة في التقرير الوطني إلى أن الدولة قد قامت في إطار تعزيز وتقوية البنية التشريعية لحقوق الإنسان بالتصديق والانضمام للعديد من الاتفاقيات المعنية بحقوق الإنسان على المستوى الدولي والإقليمي في السنوات الأخيرة الماضية.
- أن الإرادة السياسية في الدولة تدعم التوجه للانضمام للعديد من الاتفاقيات الدولية إيماناً بأهميتها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، إلا أن نقص الكادر البشري والفني يحول دون الانضمام للمزيد من الاتفاقيات في الوقت الراهن.
- إن انضمام الدولة للعديد من الاتفاقيات الدولية في فترة وجيزة شكل ضغطاً وعبئاً على الجهات التشريعية في الدولة نظراً لنقص الكوادر الفنية والبشرية.

موقف الدولة: عدم قبول التوصيتين ٢ و ٣ .

التوصية رقم ٤

موقف الدولة: عدم قبول التوصية رقم ٤ .

التوصية رقم ٥

- صادقت دولة قطر على اتفاقيات الحقوق الأساسية لمنظمة العمل الدولية، كما تم تشكيل لجنة برئاسة وزارة العمل وعضوية عدد من الجهات الحكومية لدراسة العديد من الاتفاقيات التابعة لمنظمة العمل الدولية ومن بينها الاتفاقية رقم ١٠٠ والمتعلقة بالمساواة في الأجور.
- فيما يتعلق بالاتفاقية رقم ٩٨ بشأن حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، فإن نصوص قانون العمل تكفل تنظيم هذا الحق في الوقت الحالي.

موقف الدولة: عدم قبول التوصية رقم ٥.

التوصية رقم ٦

- تمت الإشارة في التقرير الوطني إلى أن الدولة بدأت في السنوات الأخيرة سياسة إستراتيجية حيال التحفظات العامة وقد نتج عن هذه السياسة مراجعة الدولة لتحفظاتها العامة على اتفاقيات حقوق الإنسان التي أصبحت طرفاً فيها.
- قامت الدولة بسحب تحفظها العام على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية، وسحبها الجزئي لتحفظها العام حول اتفاقية حقوق الطفل بشأن أي نصوص تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية لينطبق فقط على المادتين ٢ و ١٤ من الاتفاقية.
- كما تنظر السلطات المختصة في الدولة إلى إمكانية سحب تحفظ الدولة العام على اتفاقية مناهضة التعذيب واستبداله بتحفظ جزئي. كما عمدت الدولة إلى التخلي تماماً عن أسلوب التحفظات العامة عندما انضمت إلى اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة وحصرت تحفظاتها على بنود بعينها مع بيان الأسباب لذلك.

موقف الدولة: عدم قبول التوصية رقم ٦.

التوصية رقم ٧

- وافق مجلس الوزراء الموقر في اجتماعه العادي الثالث لعام ٢٠٠٩ المنعقد بتاريخ ٢١/٠١/٢٠٠٩ على وضع تعريف للتعذيب في قانون العقوبات القطري وذلك وفقاً للتعريف الوارد في المادة ١ من اتفاقية مناهضة التعذيب.

موقف الدولة: التوصية رقم ٧ في طور التنفيذ.

التوصية رقم ٨

موقف الدولة: عدم قبول التوصية رقم ٨.

التوصيتين رقم ٩ و ١٠

موقف الدولة: قبول التوصيتين رقم ٩ و ١٠.

التوصيتين رقم ١١ و ١٢

موقف الدولة: عدم قبول التوصيتين رقم ١١ و ١٢.

التوصية رقم ١٣

موقف الدولة: التوصية رقم ١٣ منقذة بالفعل.

التوصية رقم ١٤

موقف الدولة: التوصية رقم ١٤ منقذة بالفعل.

التوصية رقم ١٥

- تقبل الدولة الشق الخاص من التوصية المتعلقة باعتماد خطة وطنية ضد العنف القائم على أساس الجنس نظراً لتماشيتها مع إستراتيجية الدولية المطبقة في هذا الشأن. وفيما يتعلق بتحديد ومعالجة النصوص التي قد تكون تمييزية في التشريعات الوطنية بما في ذلك قانون الأسرة فإن هذه الجزئية منقذة بالفعل.
 - فيما يتعلق بقانون الأسرة والإجراءات المرتبطة بسلطة الأوصياء على النساء، فإن الدولة ترفض هذه الجزئية لمخالفتها لأحكام الشريعة الإسلامية التي تعد المصدر الأول للتشريع فضلاً على أن دولة قطر سبق وأن تحفظت على المادة [١٦/١/و] من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة والتي تعرضت لذات المسألة.
- موقف الدولة: عدم قبول التوصية رقم ١٥.

التوصية رقم ١٦

- حدد قانون الأحداث القطري رقم ١ لسنة ١٩٩٤ في مادته السابعة سن المسؤولية الجنائية بإتمام السابعة من العمر. وخفف من الإجراءات والتدابير والعقوبات التي

توقع على الحدث مرتكب الجريمة إن كان عمره لا يتجاوز أربعة عشر سنة. مع العلم بأن (سن المسؤولية الجنائية) أمر تقررته السياسة الجنائية المحكومة أصلاً باعتبارات نابعة من خصوصية المجتمع القطري وهو ما يجد أساسه القانون الدولي في اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩م والنافذة عام ١٩٩٠ وذلك في المادة ١ منها، والتي وإن قررت بأن سن المسؤولية الجنائية يبدأ من سن الثامنة عشرة من العمر، إلا أنها أتاحت للدول الأطراف حرية تقرير سن التمييز بموجب قوانينها الداخلية.

موقف الدولة: عدم قبول التوصية رقم ١٦ .

التوصية رقم ١٧

موقف الدولة: التوصية رقم ١٧ منفذة بالفعل.

التوصية رقم ١٨

موقف الدولة: قبول التوصية رقم ١٨ .

التوصية رقم ١٩

موقف الدولة: التوصية رقم ١٩ منفذة بالفعل.

التوصيتين رقم ٢٠ و ٢١

موقف الدولة: التوصيتين رقم ٢٠ و ٢١ منفذة بالفعل.

التوصية رقم ٢٢

هناك تنظيم تشريعي متكامل، قادر على حماية العمال الوافدين من الاستغلال، ويتم تطبيقه في الممارسة بصورة فعالة، ومن أهم تلك التشريعات:

- القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ بشأن الأحداث.
- القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٤ بشأن إصدار قانون العقوبات.
- القانون رقم ٣٨ لسنة ٢٠٠٥، بشأن الجنسية.
- القانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٥ بشأن حظر وجلب وتشغيل وتدريب وإشراك الأطفال في سباقات الهجن.
- القانون رقم ٤ لسنة ٢٠٠٩، بشأن تنظيم دخول وخروج الوافدين وكفالتهم.

- قرار رئيس المجلس الأعلى لشؤون الأسرة رقم ١ لسنة ٢٠٠٨، بشأن وثيقة تأسيس المؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار بالبشر.
موقف الدولة: عدم قبول التوصية رقم ٢٢ .

التوصية رقم ٢٣

- تضمن القانون رقم ٤ لسنة ٢٠٠٩ الخاص بتنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم وكفالتهم تعديلات مهمة على نظام الكفالة لصالح العمال الوافدين وذلك بنص المادة ١٢ التي جاءت بالقول (يجوز للوزير أو من ينيبه نقل كفالة العامل الوافد بصفة مؤقتة في حال وجود دعاوى بين الكفيل والعامل الوافد، كما يجوز للوزير أو من ينيبه، الموافقة على نقل كفالة العامل الوافد إلى رب عمل آخر في حال ثبوت تعسف الكفيل، أو إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك، ويجوز لذات الأسباب بموافقة الوزير أو من ينيبه بناءً على طلب العامل، وموافقة وزارة العمل، نقل كفالة العامل الذي لا يسري عليه قانون العمل، إلى رب عمل آخر).
وعليه فإن هذا الجانب من التوصية منفذة بالفعل.

- أما فيما يتعلق بـ (إلغاء شرط موافقة رب العمل على مغادرة البلاد لاستصدار تصاريح المغادرة للمستخدمين)، فإن الدولة لا تستطيع قبول هذه الجزئية من التوصية لأن مآذونية الخروج لا تمنع العامل من اللجوء إلى بدائل أخرى لغرض مغادرته البلاد وهي الموضحة في المادة ١٨ من القانون رقم ٤ لسنة ٢٠٠٩.
موقف الدولة: عدم قبول التوصية رقم ٢٣ .

التوصية رقم ٢٤

- موقف الدولة: التوصية رقم ٢٤ منفذة بالفعل.